



ثمانية عيوب رئيسية في تقرير Oxford Economics (أكسفورد إيكونوميكس) حول تجارة التبغ غير المشروعة

أكتوبر ٢٠٢٠

معلومات أساسية

في مارس 2020، أصدرت شركة التنبؤات العالمية [Oxford Economics](#) تقريراً بعنوان [Levant Illicit Tobacco 2019](#) (تجارة التبغ غير المشروعة في المشرق لعام 2019). يفحص التقرير سوق السجائر غير المشروعة في [مصر والأردن ولبنان](#)، بتكليف من شركة [British American Tobacco](#) (البريطانية الأمريكية للتبغ) وشركة [Japan Tobacco International](#) (تبغ اليابان الدولية) وشركة [Philip Morris SA](#) (فيليب موريس جنوب أفريقيا) (إحدى الشركات التابعة لشركة [Philip Morris International](#) (فيليب موريس الدولية)).

وكما هو الحال مع تقارير [Oxford Economics](#) السابقة، هناك عيوب هامة ومثيرة للقلق يجب أن ينتبه لها واضعو السياسات وموظفو الحكومة ومسؤولو الجمارك.

1. التقرير بتمويل من دوائر صناعة التبغ. جميع ممولي التقرير هم شركات تبغ عبر وطنية. تعرضت البحوث الممولة من دوائر قطاع التبغ لانتقادات واسعة [النطاق](#) بسبب عدم موثوقيتها ومبالغتها في تقدير حجم السوق السوداني. تستشهد شركات التبغ باستمرار [بالتقارير الممولة من قطاع التبغ حول التجارة غير المشروعة](#) (دون الكشف عن الرابط) [لمعارضة سياسة الصحة العامة](#)، ولديها حافز لتحريف حجم السوق السوداني. لدى [Oxford Economics](#) أيضًا روابط مع دوائر صناعة التبغ الحالية، بما في ذلك علاقة عمل مع شركة PMI تعود إلى عام 2017 عندما أعلنت شركة PMI أن [Oxford Economics](#) ستلقى تمويلًا من مبادرة PMI IMPACT الخاصة بالشركة.

2. التقرير هو عبارة عن وثيقة عمل، وليس بحثًا أكاديميًا خضع لاستعراض الأقران. وفقًا لبيان إخلاء المسؤولية في التقرير، تم إعداد هذا التقرير

استعرض باحثو STOP بعناية
تقرير Oxford Economics،
تجارة التبغ غير المشروعة في
المشرق لعام 2019، وسلطوا
الضوء على ثمانية عيوب
رئيسية.

6. **يقر التقرير بأن تقديراته للسجائر خالصة الرسوم الجمركية التي غادرت البلدان الواردة في التقرير لم تكن ممثلة بشكل كامل، مما أدى إلى تشويه الأرقام.** وفقًا لملاحظة في الصفحة السابعة، يشير المؤلفون إلى أنه تم تضمين الصادرات فقط من البلدان الثلاثة الواردة في التقرير إلى تلك البلدان الثلاثة نفسها. وهذه مشكلة، حيث إن استبعاد المنتجات التي تم تصديرها بشكل قانوني من الدول الثلاث إلى دول أخرى غير واردة في التقرير يقلل في النهاية من إجمالي الاستهلاك القانوني المقدر للبلدان الثلاثة الواردة في التقرير. وهذا بدوره يجعل النسبة المئوية للسجائر غير المشروعة في البلدان الثلاثة أكبر من النسبة المئوية التي كانت ستنتج لو تم احتساب جميع الصادرات القانونية من تلك البلدان.

7. **تأتي توصيات السياسات في التقرير من مجموعة لها روابط مع دوائر صناعة التبغ.** أدرج سابقًا Transnational Alliance to Combat Illicit Trade (TRACIT) (التحالف عبر الوطني لمكافحة الإتجار غير المشروع) وهو منظمة غير حكومية، والذي ساهم في توصيات السياسات في التقرير، شركات BAT و JTI و PMI كأعضاء على موقعه الإلكتروني، ولا يزال موقعه الإلكتروني الحالي يشير إلى شركة PMI كعضو. لم يرد ذكر أي من شركات TRACIT مع شركات التبغ في التقرير.

8. **تدعم توصية "ترشيد السياسات الضريبية" الحجج القائمة لدوائر صناعة التبغ.** يحاول التقرير إيجاد صلة بين زيادة ضرائب السجائر والنمو المزعوم في الإتجار غير المشروع. وهذا ادعاء شائع من صناعة التبغ ويدعم جهودها لخفض ضرائب السجائر. [تشير الدلائل إلى أن](#) هذا التصور للعلاقة بين الضرائب والإتجار غير المشروع مفرط التبسيط لأن البلدان ذات الضرائب على السجائر والأسعار المنخفضة غالبًا ما تمتلك أسواق سجائر غير مشروعة أكبر من البلدان ذات الضرائب والأسعار المرتفعة.

تُبرز العيوب العديدة في هذا التقرير الحاجة الملحة إلى إجراء بحث مستقل حول تجارة التبغ غير المشروعة. مع عدم وجود بدائل مستقلة قابلة للمقارنة، تعد تقارير Oxford Economics واحدة من المصادر الرئيسية الوحيدة للبيانات حول الإتجار غير المشروع عبر آسيا، وكذلك في منطقة المشرق الآن. التقارير الممولة من قطاع التبغ، بما في ذلك هذا التقرير بالإضافة إلى [سلسلة Project Stella \(مشروع ستيليا\)](#) الممولة من شركة PMI، عرضة للتحيز وقد تحرف النتائج والتوصيات لحماية صناعة التبغ من عواقب تيسيرها للسوق السوداء. هناك حاجة إلى المزيد من البيانات المستقلة لتوفير رؤية دقيقة لتجارة التبغ غير المشروعة ولتحقق من النتائج في التقارير الممولة من قطاع التبغ.

"وفقًا للصلاحيات المحددة المتفق عليها بين شركة Philip Morris Products SA (منتجات فيليب موريس) وشركة JT International SA (تبغ اليابان الدولية) وشركة American Tobacco ME DMCC (البريطانية الأمريكية للتبغ في الشرق الأوسط بمركز دبي للسلع المتعددة) و Oxford Economics (أكسفورد إيكونوميكس)". لم يتم الكشف عن هذه الصلاحيات، وربما أثرت على كيفية تصوير التقرير لدوائر صناعة التبغ وتورطها في السوق السوداء.

3. **تعرضت تقارير Oxford Economics السابقة لانتقادات واسعة النطاق.** أنتجت Oxford Economics عدة تقارير حول الإتجار غير المشروع في آسيا، والتي تعرضت للانتقاد من الجهات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. كتب الأستاذ الجامعي هانا روس من جامعة كيب تاون، في مقال نقدي [نُشر حديثًا والصادر عن Southeast Asia Tobacco Control Alliance \(تحالف جنوب شرق آسيا لمكافحة التبغ\)](#) حول تقرير Oxford Economics تحت عنوان "Asia Illicit Tobacco Indicator 2017" (مؤشر تجارة التبغ غير المشروعة في آسيا لعام 2017)، أن "القاسم المشترك لجميع أجزاء هذه الدراسة هو شركة PMI وصلحياتها مع جميع الأطراف المتعددة في سلسلة إنتاج التبغ. هذه هي الطريقة التي يمكن من خلالها لشركة PMI التحكم في النتائج النهائية - من خلال التحكم في المدخلات وتحليل البيانات وكذلك النشر والتوزيع والترويج".

4. **اختبار الأسواق المستعرضة في التقرير محل تساؤل.** لم يعط التقرير مبرر اختيار البلدان الواردة فيه. ومع ذلك، شهدت مصر والأردن ولبنان جميعًا زيادة في الضرائب في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى أنه ربما تم اختيار البلدان الثلاثة لدعم وتوضيح زعم دوائر قطاع التبغ بأن زيادة الضرائب تؤدي إلى زيادة التجارة غير المشروعة. علاوة على ذلك، تم استبعاد دول أخرى في منطقة المشرق من التقرير. على هذا النحو، لا يمكن اعتبار نتائج التقرير ممثلة لمنطقة المشرق كما يشير عنوان التقرير.

5. **المدخلات الرئيسية للبيانات كانت عرضة لتدخل قطاع التبغ.** لتقدير مستويات الإتجار غير المشروع، يعتمد التقرير على مسوحات العبوات الفارغة، حيث تقوم شركات التبغ بجمع عبوات السجائر التي تم التخلص منها وفحصها لتحديد ما إذا كان المنتج من سلسلة التوريد الخاصة بها. إن السماح لشركات التبغ بتحديد ذلك يتيح التلاعب بالبيانات، حيث أن لشركات التبغ مصلحة راسخة في عدم الإبلاغ عن وجود منتجاتها في السوق السوداء. فشل التقرير في الكشف عن القيود المعروفة لمثل هذه المسوحات وأي محاولات لمعالجتها، ولا يقدم تفاصيل كافية عن المسوحات ليتمكن باحثون مستقلون من إعادتها للتحقق من صحة النتائج.